الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-13

الشروق

شروط الترشح تؤرق الأحزاب

● لا تزال عدد من القوائم المودعة على مستوى المندوبية المحلية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، لمحليات 27 نوفمبر المقبل، تعاني من عدم المطابقة مع شروط الترشح الواردة في القانون العضوي للانتخابات، وتعاني قوائم مترشحة للمجلس الشعبي الولائي من عدم المطابقة الخاصة بنسبة الشباب في القوائم، الأمر الذي دفع السلطة إلى مطالبة ممثلي القوائم الخاصة بأحزاب وقوائم حرة إلى الزامية مطابقة شروط الأسماء الواردة في القوائم مع النص القانوني، وسيثير ذلك حتما رفضا وسط المترشحين الذين وردت أسماءهم في القوائم، خصوصا ممن سيتم إزاحتهم بسبب تلك الشروط، فيما سيتطلب المسوغ القانوني ذاته، مطابقة القوائم مع إلزامية وجود 30 بالمائة من المترشحين ممن يحملون مستويات جامعية، وهو الأمر الذي تعاني منه بعض القوائم كذلك.

حول مراجعة قانون البلدية.. سياسيون ومنتخبون:

توسيع صلاحيات المنتخب ومنحه سلطة القرار

طالب سياسيون ومنتخبون محليون بتوسيع صلاحيات رئيس البلدية ومنحه السلطة "المطلقة" في اتخاذ القرار وتحريره من قيود الإدارة، تزامنا مع تنصيب الحكومة لورشات مراجعة قانوني البلدية والولاية وتماشيا مع الإقلاع التنموي الذي يمثل إحدى ركائز الجزائر الجديدة.

ق.و

وتمثل البلدية إحدى صور النظام الإداري اللامركزي الذي يقوم باتخاذ القرارات وتجسيد المشاريع المختلفة، غير أنها تتمتع باستقلالية "نسبية أو محدودة"، على حد تعبير عدد من السياسيين والمنتخبين المحليين باعتبارها خاضعة لرقابة الجهات الإدارية المركزية، وهنا تبدأ، حسب عدد من رؤساء البلديات، "العراقيل" التي تعيق أداءهم لمهامهم بما يستجيب لتطلعات المواطنين. وطرحت إشكالية الصلاحيات المحدودة لرئيس البلدية منذ سنوات، حيث يجد هذا الأخير نفسه بين مطرقة الإدارة المركزية والإجراءات البيروقراطية وسندان المواطن وانشغالاته المتعددة.

توسيع صلاحيات المجالس المنتخبة حتمية لتحقيق التنمية وخلق الثروة

وقال مدير الهيئة الانتخابية لحركة البناء الوطني، عبد الوهاب قلعي، إنه من "الضروري بعث الدور التنموي لرئيس البلدية وإنهاء مركزية القرار وبيروقراطية الإدارة التي تعتبر أهم العراقيل التي تواجه التنمية المحلية"، لافتا إلى "وجوب إعادة النظر في الدوائر وتقليص صلاحيات رؤسائها" باعتبارها -على حد قوله- "المعرقل الحقيقي لمهام رئيس البلدية ومختلف المشاريع المحلية". كما اعتبر أن طموحات الجزائر الجديدة بخصوص التنمية والإقلاع الاقتصادي "لن تتجسد إلا بمنح صلاحيات أوسع للمجالس المنتخبة، بما يمكنها من المبادرة والاستجابة لمتطلبات المواطنين".

من جهته، أبرز صافي لعرابي من التجمع الوطني الديمقراطي ضرورة "رفع القيود" عن رئيس البلدية ومنحه الحرية الكاملة في تسيير شؤون البلدية وتمكينه من إنشاء مؤسسات والدخول في شراكات واستغلال القدرات المادية والبشرية، بحيث تصبح البلدية مؤسسة خلاقة للثروة، مستنكرا "حصر" مهامه في رفع القمامة، إمضاء الوثائق، الإنارة العمومية وغيرها من الأمور التي "تجاوزتها حتى الدول المتخلفة"، على حد تعبيره. وبخصوص المراجعة المرتقبة لقانون البلدية، شدد على أهمية أن تكون مركزية القرار "جهوية ومحلية" لتحقيق الاقلاع الاقتصادي الذي تطمح إليه الجزائر الجديدة بعيدا عن الفكر الإداري والبيروقراطي ومنح رئيس البلدية صلاحيات "حقيقية وسلطة تقديرية في اتخاذ القرار" لتسيير الشأن المحلي فيما يبقى الوالي باعتباره ممثلا للدولة حاميا لمؤسساتها ومراقبا لعملية التسيير.

من جهته، أكد رئيس حزب صوت الشعب، لمين عصماني، أن "الوقت قد حان للامركزية وصناعة القرار وتحرير رئيس البلدية من القيود القانونية والإدارية المفروضة عليه وتفعيل روح المبادرة لديه وتمكينه من اتخاذ القرار بخصوص الاستثمارات والمشاريع التنموية، تسيير العقار الصناعي والفلاحي، إنشاء مؤسسات وفتح مناصب شغل، الشراكة مع البلديات والاعتماد على الثروات المحلية بحيث يتمكن من خلق ثروة بديلة عن إعانات الدولة". وأشار إلى أهمية "ترقية البلدية إلى مؤسسة منتجة ذات خدمة عمومية لها مداخيلها الخاصة مع تمكين الدولة من المراقبة"، معتبرا أن قرار رئيس الجمهورية برفع التجريم عن فعل التسيير سيكون "حافزا" لرئيس البلدية للمضي قدما في تجسيد المشاريع التنموية بالاعتماد على

الثروات المحلية واستغلال الكم الهائل من الإطارات مع محاولة الانتقال من التسيير المحلي التقليدي إلى التسيير التقني "المناجمنت". وحول مراجعة قانون البلدية، شدد السيد عصماني على ضرورة أن تكون النصوص القانونية "واضحة المعالم وصريحة العبارات ترافقها نصوص تنظيمية وتفسيرية لا تترك مجالا للتأويل، بحيث لا تعيق الأهداف المرجوة". وفي ذات الصدد، أعرب رئيس بلدية الجزائر الوسطى، عبد الحكيم بطاش، عن أمله في أن يحمل القانون الجديد "الصلاحيات المطلوبة إلى رئيس البلدية ويعيد إليه الاعتبار حتى يكون عند حسن ظن المواطن الذي يرى فيه الحل لجميع مشاكله، بينما هو في الحقيقة مقيد بالإجراءات الإدارية والارتباط الكلي حتى في صغائر الأمور بالدائرة والولاية". ولفت بهذا الخصوص إلى أنه كرئيس بلدية "غير قادر حتى على حل المشاكل اليومية للمواطن"، مشيرا إلى أن "القرارات تعود دائما إما للدائرة أو الولاية، ناهيك عن السكن الذي يعد من أولويات سكان البلدية الذين يتوافدون دائما على البلدية طلبا للسكن والترحيل دون علمهم بعدم قدرتها "قانونيا" على تلبية طلبهم، مما يستوجب إعادة الاعتبار للمنتخبين". وفي ذات السياق، أكد رئيس بلدية برج الكيفان بالعاصمة، قدور حداد، أن صلاحياته تكاد تكون "منعدمة" بالنظر إلى "السلطة الممارسة عليه من قبل عدة جهات بحيث يمكن لأي منها إلغاء قراره أو سحب رخصة كان قد منحها، كما أنه غير معني بلجنة الترحيل ولا يملك قرارا فاصلا فيما يخص السكن ولا يمكنه منح استثمار أو جلب مستثمر إلى البلدية".

وأضاف أن منح رئيس البلدية الصلاحيات "الكاملة" أضحى ضرورة قصوى لإعادة الاعتبار إلى المنتخب المحلي وتمكينه من ممارسة هذه الصلاحيات بكل حرية، مع الإبقاء على رقابة الدولة بحيث يتحمل مسؤوليته في حال عدم تطبيق القانون.

في المقابل، يرى عميد كلية الحقوق بجامعة المسيلة، الأستاذ حمزة خضري، أن إشكالية رئيس البلدية ليست في القانون لأن "القانون الحالي يمنحه صلاحيات معتبرة" والدليل أن "المواد المخصصة لصلاحيات رئيس البلدية تفوق 20 مادة"، بل تكمن في "الرقابة المفروضة عليه وعلى المجلس الشعبي البلدي عموما من قبل الإدارة، مما يستدعي تخفيضها". كما لفت إلى أهمية منح البلدية الاستقلالية المالية بما يسمح لرئيسها بإنشاء مؤسسات اقتصادية تشكل عائدات مالية لها بعيدا عن إعانات الدولة، مع تفعيل صندوق التضامن بين البلديات لدعم البلديات الفقيرة. واستجابة للأصوات المنادية بضرورة مراجعة قانون البلدية وتوسيع صلاحيات رئيسها، قررت الحكومة تنصيب ورشات مراجعة قانوني البلدية والولاية والتي يتعين عليها أن تتم أشغالها "قبل نهاية العام الجاري". وبهذا الخصوص، أكد الوزير الأول، وزير المالية أيمن بن عبد الرحمن، أن مراجعة النصوص التي تحكم الجماعات المحلية "تأتي تطبيقا لتوجيهات رئيس الجمهورية التي أسداها للحكومة من أجل إصلاح الإطار القانوني المتعلق بالتسيير المحلي"، مشددا على الأهمية التي يجب أن تولى في مجال إصلاح النصوص القانونية إلى "الدور الاقتصادي للبلديات" بما يسمح ببروز اقتصاد محلي حقيقي يشكل إحدى دعائم التنمية والنمو الاقتصادي للبلاد.

الجمهورية

إيـــداع ملفـــات الترشـــح يسقـــط أقنعـــة عديـــدة

مكتب العاصمة: كريمة حارش

كشف إيداع ملفات ترشح الأحزاب السياسية للانتخابات المحلية المزمع تنظيمها نوفمبر الداخل لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، كشف غياب العديد من الأحزاب السياسية التي لم تتمكن من إثبات وجودها في العديد من البلديات على غرار حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان خلال السنوات الماضية يحقق الفوز في أغلب الولايات، ليعود خائبا في الموعد الانتخابي المقبل بسبب ما اعتبره الحزب بـ « الأخطاء المسجلة في ملفات المترشحين وتأخر هيئة شرفي في إصدار استمارات الاكتتاب» وهو نفس المصير الذي لاقته عديد الأحزاب السياسية الأخرى. لم تمر عملية جمع استمارات الاكتتاب للانتخابات المحلية المقبلة بردا وسلاما على الأحزاب السياسية في الجزائر، حيث تعرضت العديد من الحركات الحزبية إلى صدمات بسبب عدم تمكنها من اكتساح بعض البلديات التي كانت إلى وقت قريب تعتبر من أكبر معاقلها على غرار الولايات الكبرى والتي كانت تعول عليها لاكتساح المجالس المحلية والولائية. خاصة بعد تصدره المركز الأول في الانتخابات التشريعية الماضية، وهو ما يطرح أكثر من تساؤل حول مصير الحزب العتيد الذي فقد العديد من نقاط القوة محليا خاصة بالولايات التي كان يراهن عليها للدخول بقوة في الانتخابات المحلية، ليسقط الحزب العتيد ومعه العديد من الأحزاب الأخرى في المراحل الأولى للعملية الانتخابية في العديد من الولايات على غرار قسنطينة، الجلفة، وهران، عنابة، المدية وغيرها من البلديات التي كانت إلى وقت غير بعيد تتربع على عرشه بالنظر إلى الأسماء الثقيلة التي قادت سفينة الأفلان في هذه الولايات. حتى بعض الأحرار لم يتمكنوا من استيفاء الشروط القانونية لخوض غمار الانتخابات المحلية ما جعلهم يسقطون في المراحل الأولى للمحليات، وحسب المتتبعين للشأن السياسي فذلك يعود من جهة لعدم أخذ الأحزاب السياسية لعملية جمع التوقيعات بجدية والاستهانة بها من خلال عدم مراجعة الأحزاب لقوائمها، كما أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قامت بعملة غربلة وتمحيص لكل القوائم وأخذت بعين الاعتبار كل صغيرة وكبيرة وهذا ما أدى إلى إقصاء عديد الأحزاب والمجموعة المستقلة. وتسابق الأحزاب والمستقلون الزمن لإتمام إجراءات تقديم قوائمهم إلى اللجان الانتخابية قبل انتهاء الآجال القانونية، إذ كانت السلطة المستقلة للانتخابات قد رفضت في البداية إحداث أي تأخير بشأن موعد إيداع قوائم المرشحين، وفقا لطلب تقدمت به الأحزاب بسبب التزامات الأجندة القانونية التي يحددها القانون الانتخابي، وكذا العوامل اللوجستية، إذ سيكون على اللجان الانتخابية التابعة للسلطة المستقلة، وفي زمن قياسي، فحص الآلاف من قوائم الأحزاب والمستقلين المترشحة للتنافس على الانتخابات في 1541 مجلسا بلديا و58 مجلسا ولائيا، إلا أنها قررت حسب بيان لها تمديد آجال إيداع القوائم لبضع ساعات فقط، حتى الساعة الثامنة، بدلاً من منتصف النهار، للسماح للأحزاب والمستقلين بتقديم قوائمهم إلى اللجان الانتخابية. ويتوقع أن تسقط اللجان الانتخابية عدداً كبيرا من القوائم بسبب إشكالية جمع التواقيع وشبهات تحوم حول بعض المرشحين، إذ ستطلب استبدالهم في أجل قصير، فيما سيكون ممكنا للقوائم المسقطة وللمرشحين المقصيين حق الطعن العاجل أمام القضاء الإداري، على أن تستكمل العملية في غضون 15 يوما، وستبدأ بعدها الترتيبات التقنية للحملة الانتخابية التي تنطلق في الثالث من نوفمبر المقبل حتى الـ24 من الشهر نفسه، وتبدأ فترة الصمت الانتخابي قبل موعد الاقتراع بثلاثة أيام.

عندما تتعسر التوقيعات على كبريات الأحزاب

المحليات تسقط تشكيلات سياسية من غربالها

فاطمة شمنتل

إلى وقت قريب كانت أحزاب جزائرية شاءت لها ظروف ما سابقة و أخرى رافقت الاستحقاقات الوطنية أن تعتلي سدّة النتائج في مختلف الانتخابات ، رغم الانتقادات التي كانت توجه إليها أو إلى طبيعة الاستحقاق في حدّ ذاته و ما يعتريه من ظروف ، أقل ما يقال عنها أنّها سمحت للأحزاب القريبة من السلطة و حتى تلك التي تلعب أدوارا لها من وسط المعارضة أن تغرف عديد المقاعد في جميع المجالس الشعبية المنتخبة و بالتالي مغانم سياسية.

و أكثر من ذلك تطاحنت أحزاب كبيرة من أجل الوصول إلى البرلمان خاصة أن الاستحقاق المبكّر أوصد الباب أمام عشرين سنة من انتخابات غير نزيهة و حياة نيابية أدارت ظهرها للطبقة الشعبية و تأججت الصراعات السياسيوية داخلها، كما أن الاستحقاق الأخير بنتائجه سعر عملية ترؤس البرلمان و لحسن الحظ لم يفرز أغلبية باسم حزب واحد (و ذهب الكرسي إلى منتخب مستقل) و لكن في الكواليس الأغلبية موجودة من خلال التحالف الواقع بين تشكيلات سياسية هي عين السلطة في البرلمان ، و وصل ذات التطاحن إلى وضع الذباب الالكتروني على الطريق فعرت أطراف – تبدو للمتتبع مجهولة الكنه – مضمون و نقائص أحزاب هي في الحقيقة منافسة لها ، فاشتعلت منصات التواصل الاجتماعي و أثرت على سير الانتخابات و نتائجها ، فإذا كانت كل هذه الظروف قد صنعتها و سيرتها أحزاب كبيرة و استفادت منها ، فهل يعقل أن تغيب ذات الأحزاب أو جزء منها عن الانتخابات المحلية ، و الأدهى من ذلك أن تفلت من بين يديها مجالس شعبية بلدية و ولائية في كبريات الولايات على غرار وهران و قسنطينة ؟ و إن كانت مغامرة الجري وراء جمع التوقيعات و عدم القدرة على الوصول إلى النصاب القانوني و ذلك ما طرحه تشكيل يضم 14 حزبا على السلطة الوطنية المستقلة هي العائق الوحيد ، فإن أحزابا من التشكيلات السياسية « الكبيرة » ظلت تؤكد أن الأمر غير مطروح لديها و بإمكانها تحقيق الفائض و تكفيها قاعدتها النضالية لتحقيق الغرض ، فلماذا غابت عن المحليات و نحن نعرف ما تمثله المجالس الشعبية المحلية من أهمية لدى الأحزاب التي تمرست في التسيير المحلي ، على غرار حزب جبهة التحرير ، فلماذا غاب هذا الأخير ؟ و لصالح من ؟ و قد تأكد عدم قدرته على جمع التوقيعات و تسعى أطراف من دخله إلى تمديد آجال إيداع التوقيعات ليتدارك ما فات ، و معلوم أن التمديد بيد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تشتغل وفق نصوص قانونية ينظمها القانون العضوي للانتخابات المستمد من مواد الدستور ، علما أنّ الأحزاب التي ترى نفسها كبيرة كانت قد تقدمت إلى ذات السلطة قبيل الانتخابات التشريعية بطلب إعفائها من جمع التوقيعات وطالبت الأحزاب الصغيرة بتقليص العدد و تحديد الولايات ، كما أن الأفلان خسر 400 بلدية في التشريعيات الماضية رغم النتائج المقبولة التي حققها و التي جاءت مخالفة للتوقعات التي راهنت على سقوطه . السقوط بمنطق الأرقام و التأمل الموضوعي لما هو معروض من معطيات يبدو جليا فعدم المشاركة في المحليات و الفوز بها أو تحقيق نتائج تحفظ ماء الوجه يطرح سؤالا يهزّ عرش هذا الحزب في البرلمان و هو الحزب الذي حل لا في انتخابات جوان و سعى إلى ترؤس البرلمان ، غير أنّ الأنانية السياسية الموجودة بينه و بين حلفائه على غرار حركة مجتمع السلم طيرت منهما الرئاسة لصالح المستقلين .

ف.

المحليـــات بين الحضـــور والانسحـــاب

الجيلالي سرايري

كلما اقترب موعد الانتخابات المحلية للمجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل كلما ازداد التنافس والصراع وإعلان الحضور والمشاركة او الانسحاب من أحزاب سياسية لم تتخلص من التأثيرات السلبية الموروثة عن العهد الماضي وما كان فيه من فساد سياسي وأخلاقي ومالي فقد حظيت أحزاب الموالاة بنصيب وافر من الامتيازات والمكافآت في المواعيد الانتخابية التي كانت تتعرض للتزوير والمحاصصة بتوزيع المقاعد في المجالس المنتخبة بالحصص غير المتساوية وبشراء الأصوات ورؤوس القوائم للمترشحين لضمان الفوز وإرضاء المعارضة الطيبة ببعض المقاعد ليكون لها تمثيل رمزي لا يقدم ولا يؤخر أما المعارضة الرافضة للتدجين فالصفر من نصيبها لكن الحراك الشعبي الأصيل ذهب بذلك العهد وأهله وممارساته وأصبحت الانتخابات تنظم من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بعيدا عن الإدارة وتدخلاتها وذلك لضمان نزاهة الانتخابات كما تم تعديل نظام الانتخابات بإلغاء رؤوس القوائم وإعطاء حظوظ متساوية لكل المترشحين في القائمة الواحدة فعلى الناخب أن يختار قائمة واحدة ويصوت لصالح مترشح فيها أو أكثر حسب المقاعد المخصصة للبلدية أو الولاية وكذلك منع المنتخبين السابقين الذين استفادوا من عهدتين متتاليتين أو منفصلتين وبالمقابل تشجيع الشباب على الترشح وتكفل الدولة بمصاريف حملتهم الانتخابية وكل هذه الوقائع والظروف سيكون لها مفعولها على الانتخابات المحلية التي يجري التحضير والاستعداد لها وقد وجدت الأحزاب السياسية صعوبة في جمع التوقيعات وطلبت مجموعة من الأحزاب الإعفاء من جمع التوقيعات عبر بيان مشترك من توقيع حركة مجتمع السلم وفجر جديد وجيل جديد وصوت الشعب وطلائع الحريات وحركة البناء الوطني والعدالة والتنمية وحركة النهضة وجبهة المستقبل وجبهة الحكم الراشد وجبهة الجزائر الجديدة وجبهة النضال الوطني والجبهة الوطنية الجزائرية وأمام الصعوبات الميدانية فقد أعلنت حركة النهضة وجبهة العدالة والتنمية انسحابهما من المحليات بالإضافة إلى مقاطعة حزب العمال والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية لها فالفوز لم يعد مضمونا في زمن الإصلاح والشفافية وأخلقة السياسة ومكافحة الفساد لبناء الجزائر الجديدة بفتح الأبواب أمام الشباب من أصحاب الكفاءات والمواهب والمستوى الجامعي ويبدو أن أحزابنا السياسية التي تعودت على النوم الطويل والاستيقاظ منه في المواعيد الانتخابية قد فقد قدرتها على تعبئة المواطنين وتدل صعوبة جمع التواقيع على قلة مناضليها وضعف قواعدها الشعبية نظرا لغيابها عن الميدان الذي ضاعفت منه جائحة كورونا كوفيد 19 وعدم السعي لجذب مناضلين جدد والحقيقة وقد جاءت المفاجأة هذه المرة من الحزب العتيد حزب جبهة التحرير الوطني بكل ما يحمله من تاريخ ونضال وتواجد باعتباره كان الحزب الوحيد الذي قاد البلاد سياسيا لعقود من الزمن وقد حصل على المرتبة الأولى في انتخابات المجلس الشعبي الوطني التي جرت يوم 12جوان الماضي بفوزه بـ 105 مقاعد من بين 405 متقدما على الأحرار (78مقعدا) وحركة مجتمع السلم بـ 64 مقعدا والتجمع الوطني الديمقراطي بـ 57 مقعدا وجبهة المستقبل بـ 48 مقعدا وحركة البناء الوطني بـ 40 مقعدا) وحسب المعلومات أن جبهة ستغيب قوائمها للعديد من البلديات خاصة في غرب الوطن ولأول مرة في تاريخ الانتخابات عندنا منذ استرجاع الاستقلال والأكثر من ذلك أنها لم تتمكن من تقديم قـ ة لمترشحيها للمجلس الشعبي الولائي لولية وهران وما إدراك ما وهران عاصمة الغرب الجزائري والمدينة الثانية في البلاد والتي ستحتضن السنة المقبلة العاب البحر الأبيض المتوسط وحسب المعلومات وحسب المعلومات المتوفرة لدينا أن جبهة التحرير ستغيب عن 68 ولاية بالجهة الغربية وقد عرف هذا الحزب صراعات واحتجـ ات ونزوح مناضليه نحو منافسه التجمع الوطني الديمقراطي ولا يسـ د الترشح في القوائم المستقلـ ي سيكون لها حضور مكثف في هذه الانتخابات بلا شك والمستقبل للذين يعملون بجد ونشاط في كل المواسم والفصول لا يخافون بردا ولا حرا وهدفهم المساهمة في خدمة الدولة والمجتمع بإخلاص وحب وتفان ولا يتسابقون على البرلمان ويهربون من تحمل المسؤولية في البلديات والولايات ولنا عودة إلى الموضوع.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

AUTORITÉ NATIONALE INDÉPENDANTE DES ÉLECTIONS

8 JOURS POUR L'EXAMEN DES CANDIDATURES

Les délégations de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) auront jusqu'au dimanche 17 octobre, pour achever l'examen des dossiers de candidatures aux locales du 27 novembre prochain, déposés par les partis politiques et les listes indépendantes.

L'ANIE vient d'instruire ses délégations locales afin d'examiner et de trancher sur les dossiers de candidatures dans un «délai de 8 jours (…) soit au plus tard le 17 octobre prochain». Le rejet de toute candidature ou liste (de candidats) doit être prononcé par une «décision explicite légalement justifiée» par le coordinateur de la délégation de wilaya de lANIE, précise l'instruction.

Nombre de partis politiques joints par *El Moudjahid* s'accordent sur le «bon déroulement» de l'opération de dépôt des formulaires de signatures et des dossiers de candidature, dont le délai a expiré jeudi dernier. Piaffant dans les startingblocks, les dirigeants de partis contactés disent attendre la clôture de l'opération pour savoir le nombre de communes et de wilayas dans lesquels ils seront présents.

Safi Larabi, cadre au Rassemblement national démocratique (RND) affirme que sa formation politique était au rendez-vous dans plus d'un millier de communes réparties sur 54 wilayas. Une opération qui, selon lui, n'a guère été facile, compte tenu des «obstacles» dressés sur le terrain. «Aujourd'hui, nous attendons que les dossiers de nos candidats soient étudiés et que les délégués de l'Anie nous communiquent leurs décisions afin que nous puissions préparer nos recours en cas de rejet de liste ou de candidature», a-t-il déclaré. Interrogé sur l'article 184 de la loi électorale qui fait polémique, Larabi rétorque que le RND n'a pas d'appréhensions vis-à-vis de ses dispositions. «Au contraire, nous avons fait en sorte de choisir des candidats qualifiés et honnêtes pour représenter le parti, et nous avons appliqué cet article à la lettre afin d'éviter toute exclusion de nos candidats. Nous sommes optimistes malgré les complications et les lacunes contenues dans la loi électorale", a-t-il expliqué. Pour sa part, le responsable de communication au Parti du Front de libération nationale, Nadir Boulekroun, a affirmé "que son parti a déposé tous les formulaires et dossiers de candidature et que l'opération s'est déroulée dans de bonnes conditions". Le RND a veillé d'après lui, à préparer «soigneusement» ses listes et à «éviter de répéter le scénario des législatives», caractérisé par des rejets de listes et l'exclusion de candidats.

Toutefois, en cas de rejet de candidature ou de liste, ajoute-t-il, le RND saisira les tribunaux compétents. Il faut dire que tout rejet de candidature peut faire objet de recours auprès du tribunal administratif compétent dans un délai de 3 jours à compter de la date de notification de la délégation de l'Autorité des élections, soit le 21 octobre prochain. Quant au délai fixé pour statuer sur le recours par le tribunal administratif compétent, il est de 4 jours à compter de la date de dépôt du recours, soit le mercredi 27 octobre 2021. Les décisions des tribunaux administratifs peuvent également faire l'objet de recours devant le Conseil d'Etat. Chaque candidat ou liste de candidature rejeté par le tribunal administratif, peut déposer un recours dans un délai de 3 jours à compter de la notification du jugement et le dernier délai sera le dimanche 31 octobre. Le Conseil d'Etat statue sur le recours par un délai de 4 jours à compter de la date de dépôt du recours soit le 7 novembre 2021.

Salima Ettouahria

EL-FADJR EL-DJADID

AMBITIONS ET DIFFICULTÉS

Le président du parti El Fadjr El Djadid, Tahar Benbaibeche, a affirmé, dans une déclaration à *El Moudjahid* que la participation de sa formation est motivée «par les grandes ambitions de concourir au développement du pays, en dépit de certaines difficultés». Saluant «la volonté de changement, le premier responsable du parti a déclaré que El Fadjr El Djadid est présent dans plus de 30 wilayas et a présenté des listes dans 16 APW et plus de 120 APC». Il souligne que la participation aux échéances électorales représente une occasion pour les citoyens de contribuer d'une manière effective à la prise des décisions relatives à l'intérêt général. Cependant, il émet des réserves quant aux conditions d'organisation de scrutin et du contexte de dépôt des listes decandidature, considérant que la loi électorale qui régit la tenue du scrutin est «la source des problèmes et la plus grande entrave pour les partis». Il explique que sa formation a pu «retirer les formulaires de candidatures dans plusieurs wilayas, mais les représentants ont eu du mal à recueillir les signatures et à les déposer». Selon lui, la loi électorale a été confectionnée pour entraver les partis politiques. «Nous avons adressé une lettre au président de la République après avoir rencontré le président de l'ANIE, nos doléances sont restées lettre morte» regrette-t-il.

«L'interprétation de la loi électorale par l'ANIE diffère complètement de la vision des formations politiques et c'est là que le hiatus est né». «D'autres partis, poursuit Tahar Benbaibeche ont trouvé d'énormes difficultés à collecter les signatures nécessaires pour faire valider leurs listes de candidature, dans certaines communes il est peu probable que les candidats puissent remplir les conditions exigées par la loi, ce qui frappe de plein fouet la légitimité du scrutin dans de telles conditions». Exprimant son pessimisme par rapport à la tenue des locales, il souhaite que «les autorités examineront les anomalies constatées et répondent favorablement aux observations soulevées par les acteurs politiques». S'agissant des entraves bureaucratiques, le président d'El Fadjr El Djadid s'est félicité que «l'administration s'interdise désormais toute tentative d'ingérence comme par le passé, et ce grâce à l'implication de l'ANIE», mais «beaucoup reste encore à faire».

Tahar Kaidi

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ÉLECTIONS LOCALES

Les candidats plus présents au sud de Tizi Ouzou

A la lecture des dépôts des 141 listes validées par la délégation locale de l'Autorité nationale indépendante des élections, nous pouvons déduire que le sud de la wilaya est resté fidèle à son engouement pour les élections locales du 27 novembre prochain. En effet, outre les 5 listes (FFS, FLN, RND et deux listes indépendantes Assirem et Tagmat) appelées à en découdre pour les 47 sièges de l'APW, les 136 listes pour les communes dont 46 pour les partis politiques et 90 pour les indépendants, on les retrouve pour la plupart dans les communes de cette partie de la wilaya. Mieux, aucune des communes de Tadmaït, Tizi Rached, Aït Boumehdi, Aïn El Hammam et Aït Mahmoud n'ayant pas eu de candidatures ne se trouve au sud. Mieux, les partis politiques en dehors du FFS, à savoir le PT avec trois listes (Aïn Zaouïa, Mechtras et Boghni), le MSP (Aggouni Gueghrane), ont misé sur le sud au contraire du RND (Aït Aggouacha et Irdjen), du FLN (Aït Aggouacha), le Front El Moustakbel (Azazga) qui n'ont pu placer une liste dans cette région. Par ailleurs, une certitude est que 12 communes où l'on retrouve une seule liste seront dirigées soit par le FFS, à savoir Idjeur, Imsouhael, Aït Bouaddou, Timizart, Illoula Oumalou et Ath Douala, soit par une liste indépendante Akbil (Citoyen libre), Aït Aïssi et Illiten (Tagmat), Iferhounène (Thamourthiou), Akerrou (Ameynouth) et Yatafène (Azar). Aussi, dans 26 communes (Mechtras, Bounouh, Yakouren, Larbaâ Nath Irathen, Ouaguennoun, Aït Yahia, Abi Youcef, Aït Toudert, Bouzeguène, Azeffoun, Tigzirt, Aït Aïssa Mimoune, Ifigha, Aït Oumalou, Tirmitine, Ath Ziki, Ouacfifs, Tizi Ntlatha, Ath Yenni, Aghribs, Iflissen, Souk El Thenine, Iboudrarène et Mizrana), les électeurs auront à choisir entre les candidats de 2 listes qui leur seront présentées. Quant à ceux de Fréha, Souamaâ, Irdjen, Makouda, Draâ El Mizan, Frikat, Ath Zmenzer, Aïn Zaouïa, Mkira, Maâtkas, Aït Aggouacha, Ouadhias, Boghni, Draâ Ben Khedda, Mekla, Boudjima, Aït Khellili et Sidi Naâmane devront le faire pour 3 listes. Et enfin pour quatre listes pour ceux de Tizi Ouzou, Tizi Gheniff, Azazga, Aït Yahia Moussa et Agouni Gueghrane.

■ **Rachid Hammoutène**

ANIE

Dépôt des dossiers de candidature de 115 listes à Oran

Les dossiers de candidatures de 115 listes partisanes et indépendantes ont été déposés à Oran en prévision des élections locales du 27 novembre prochain, selon la délégation locale de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), citée, hier, par l'APS. Le chargé de communication auprès de la délégation, Aïssa Tayebi, a ainsi fait état de 108 listes pour les élections des APC, dont 88 listes partisanes et 20 listes indépendantes, en plus de 7 listes de partis pour les élections des membres de l'APW, ajoutant que la délégation locale de l'Anie a mis en place tous les moyens nécessaires pour réussir l'opération de dépôt des dossiers. La même source a ajouté que la délégation locale de l'Anie a entamé l'étude des listes déposées à son niveau, pour statuer dans les délais réglementaires pour ouvrir ensuite la voie au dépôt des recours au niveau du tribunal administratif concernant les listes dont les dossiers ont été rejetés, et ce, après avoir notifié aux concernés le refus de leurs dossiers. Suite à l'opération de révision exceptionnelle des listes électorales, qui s'est déroulée du 5 au 15 septembre dernier, le corps électoral de la wilaya d'Oran a atteint 1.049.053 électeurs et électrices, dont 19.251 nouveaux inscrits, rappelle-t-on.

El Watan

FORTE PARTICIPATION DES INDÉPENDANTS À TIZI OUZOU

● Sur les 136 listes en lice pour les APC, 90 sont présentées par des personnes qui n'ont pas de couleur politique.

Les élections locales du 27 novembre prochain enregistrent une participation importante de candidats indépendants dans la wilaya de Tizi Ouzou. L'on note ainsi que sur 136 listes en lice, 90 sont présentées par des personnes qui n'ont aucune couleur politique. Cela dénote, en somme, que de nombreux militants ont, cette fois-ci, préféré prendre part au scrutin prochain dans des listes d'indépendants, un pari qui semble, dit-on, facile à réussir surtout, ajoute-t-on, avec le taux d'abstention que connaît la région ces dernières années. *«L'abstention profitera, coup sûr, à des indépendants, puisque les sièges, notamment dans les communes où il y a peu d'électeurs, seront remportés avec des dizaines de voix seulement. Le candidat peut juste mobiliser les membres de sa famille pour être élu. Nous avons vécu cela durant les dernières élections législatives. Nous avons eu des députés avec un très faibles nombre de voix. Pour ne pas reproduire la même chose et pour avoir des représentants avec une légitimité confortable, la participation est importante»*, a souligné, hier, un militant politique qui estime que le pouvoir local doit être assuré par des représentants légitimes de la population. Un autre explique, en outre, la forte participation des indépendants dans les prochaines joutes électorales par *«la défaillance des partis qui n'ont pas su maintenir leur ancrage dans la société»*. Pour lui, la non-participation de certaines formations politiques a encouragé la présentation de listes d'indépendants. Il y a même, estime-t-il, d'anciens maires qui prennent part à la consultation électorale du 27 novembre 2021 alors que leurs partis ont décidé de tourner le dos à cette échéance. Il s'agit, entre autres, des P/APC d'Azeffoun, d'Irdjen et de Tizi n'Tlatha qui sont en course pour un autre mandat. Ce nombre important de listes d'indépendants est lié aussi, sans doute, à l'absence des formations politiques du système (FLN et RND) dans la quasi-totalité des communes de la wilaya, alors qu'elles sont même à la tête de certaines APC Larbaâ Nath Irathen et d'Iboudrarène où l'actuel maire se présente à l'APW sous l'égide de Tagmats, parrainée par le député Ouahab Aït Menguellet. Des élus TAJ, MPA, FLN, RND, RCD, FFS ont aussi choisi de mener la course loin de leurs structures habituelles. Ils sont candidats dans les listes Tagmats, Assirem, Tileli, Citoyens libres et Tamurthiw, entre autres. Cela sans parler du FFS qui a déposé 38 listes, le PT 3, le RND 2, le FLN 1, El Moustakbel 1 et le MSP 1. Pour ce qui est de l'APW, on note la présence des partis FFS, FLN, RND, et de Assirem et Tagmats.

Par ailleurs, la participation des candidats, cette année, aux élections locales est loin d'égaler celle de 2017. Pour rappel, lors de ce scrutin, 311 listes avaient été déposées par 13 partis politiques et 34 seulement confectionnées par des indépendants. Le RCD et le FFS étaient présents dans 62 communes, tandis que le FLN dans 60 et le RND dans 57 municipalités. Les autres partis, comme le PT et le MPA, avaient respectivement 22 et 20 listes.

Hafid Azzouzi

El Watan

L'absence remarquée du FLN dans plusieurs communes

● Un fait inédit dans l'histoire de cette formation politique qui s'est toujours targuée d'être «la force politique n°1» en Algérie.

Le Front de libération nationale (FLN) sera absent dans près de 200 communes, à travers le territoire national, lors des élections locales anticipées du 27 novembre prochain, indiquent certaines sources du parti. Un fait inédit dans l'histoire de cette formation politique qui s'est toujours targuée d'être *«la force politique N°1»* en Algérie, ayant une présence sur l'ensemble du territoire. Que ce soit au centre, au sud, à l'est ou à l'ouest du pays, l'ancien parti unique sera donc absent au niveau de plusieurs communes, et même dans quelques-uns de ses fiefs habituels. C'est le cas notamment pour ce qui est des chefs-lieux de wilaya de Constantine ou de Annaba, une ville qui, de tout temps, a été gérée par le PFLN. Des informations font état, par ailleurs, de son absence quasi totale à Tizi Ouzou, où il ne serait présent que dans une seule commune, sur un ensemble de 67, une wilaya, faut-il le préciser, où il n'y a aucune liste dans 5 communes, alors que dans 19 autres, il n'y a qu'une seule en lice. Des rapports de presse font état également de l'absence du FLN dans 26 communes de la wilaya de Djelfa, par exemple, où pourtant il avait décroché tous les sièges lors des législatives du 12 juin dernier, ou à Tipasa, au centre du pays, où il est absent dans 14 communes sur 28, c'est-à-dire 50%. Le PFLN sera absent aussi dans des communes à Annaba, Oran, Médéa ou Boumerdès, entre autres. Du côté du parti, des responsables évoquent la nouvelle loi électorale *«très contraignante»*, selon eux, qui a fait que les potentiels candidats trouvent des difficultés pour constituer leurs dossiers, avec les parrainages d'électeurs requis et les déposer à temps. Dans tous les cas de figure, et quelles que soit les raisons, le fait que le PFLN n'arrive pas à présenter des listes sur tout le territoire est un précédent qui mérite d'être signalé.

PHOTO : D. R.

Historique, le FLN n'est pas présent dans nombre de communes !

ENTRAVES

Un net recul qui est, selon toute vraisemblance, lié à la situation politique qui prévaut dans le pays, notamment depuis le début du hirak en février 2019, les manifestants ayant, à maintes reprises, réclamé la dissolution de cette formation politique qui a été frappée par le scandale lié à l'*«achat»* des positions dans les listes lors des législatives de 2017. Déjà, lors des élections de juin dernier, le parti, même s'il est arrivé en tête avec 98 sièges sur 407, n'a récolté toutefois que 287 828 voix (ceci sachant, bien entendu, que ces élections législative n'a enregistré qu'un taux de participation de 23%). Ce score réalisé par le PFLN est loin de ses précédents, à l'image de celui des législatives de 2017 avec 1 681 321 voix. Tout ceci pour dire qu'au-delà des difficultés que représente cette nouvelle loi, qui, d'ailleurs, n'a pas été critiquée par ce même parti au moment de sa promulgation par ordonnance présidentielle en mars 2021, le contexte politique actuel est pour quelque chose dans ce qui s'apparente à une remise en question de la prédominance de l'ancien parti unique, même si pour l'instant d'autres forces n'arrivent pas à émerger. Ces dernières, soumises aux mêmes contraintes, mais à d'autres aussi, pour ce qui est de l'opposition, liées principalement aux entraves que celle-ci subit en matière d'exercice politique, connaissent également des difficultés similaires pour confectionner leurs listes, pour ceux qui participent bien sûr. C'est le cas d'ailleurs de beaucoup de formations politiques qui ne sont pas arrivées à présenter des candidatures dans l'ensemble des communes et parfois dans l'ensemble des wilayas pour les APW. Une situation qui, au-delà des problèmes qu'engendrera l'absence de listes au niveau de certaines communes, va probablement se répercuter sur le taux de participation, un enjeu de taille pour les autorités, mais aussi les participants, qui espéreraient certainement un chiffre plus important que celui de 23% réalisé lors du référendum sur la Constitution et les législatives de juin dernier.

Abdelghani Aïchoun